من ملكية الأرض إلى الحراك الاجتماعي: رؤية سوسيو-تاريخية المجتمع الجزائري نموذجا

د.مولود قدور بن عطية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم –الجزائر

From land ownership to social mobility: a Socio-historical vision Algerian society model

Dr.Mawloud Kaddour Benattia
Abdelhamid Ben Badis University- Mostaganem- Algeria

ملخص: نكشف من خلال هذا البحث عن العلاقة الماثلة بين متغير ملكية الأرض والأثر الذي يخلفه في ظاهرة الحراك الاجتماعي، وذلك انطلاقا من عرض السياق السوسيو-تاريخي الذي مر به تطور ملكية الأرض بوصفها شكلا من أشكال الملكية العقارية في المجتمع الجزائري، لنُبرز بناء على ذلك نسق القوانين والمراسيم والقرارات التي وضعها المستعمر الفرنسي والتي مهد فيما بعد بناءً عليها الى تدمير نظام الملكية الجماعية للأرض وبعده إنشاء ملكية فردية تحضيرا لنزعها بشكل نهائي، وفي الأخير رصد التحولات المرتبطة بظاهرة الحراك الإجتماعي وتأثيرها في انتقال الأفراد من مكانة إجتماعية الى أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحراك الاجتماعي، الملكية العقارية، القوانين، المراسيم، التفاوت الإجتماعي.

Abstract: In this study we explore the relationship between the variable land ownership and the effect it entails in the phenomenon of social mobility, from the presentation of the socio-historical context of the development of land ownership as a form of real estate ownership in Algerian society. And decrees and decrees issued by the French colonizer, which was subsequently built upon the destruction of the system of collective ownership of the land and thereafter the establishment of individual ownership in preparation for the final removal, and finally monitor the changes associated with the phenomenon of social mobility and its impact on the movement of individuals from the social status of Other.

Keywords: social mobility, property ownership, laws, decrees. Social inequality.

مقدمة

تمخضت عن موضوع الحراك الاجتماعي الكثير من القراءات، فمن حيث مضمونه الايبستيمولوجي يُنظر له من وجهات نظر خلافية، ومنها ذكرا لا حصرا إعتباره إنتقالا في الوضع الإجتماعي للفرد، أو تغيرا في مكانته الإجتماعية من جهة أخرى، ومن حيث المتغيرات التي تحركه عبر مستويات متباينة صاعدة أحيانا أو متجهة نحو الهبوط وفي أحيان أخرى أفقية المسار، فتتضافر عدة متغيرات كالمدرسة مثلا والعائلة أو الدخل والنسب العائلي.

موازاة مع ذلك نتحدث في هذا السياق عن واحد من المتغيرات الفاعلة بإمتياز في عملية الحراك الإجتماعي متمثلا في متغير ملكية الأرض، ذلك لأن إنتقال الملكية من شخص إلى آخر وفق كيفيات متعددة كالبيع والشراء أو الإستفادة منها من خلال الميراث، أو إستبدالها وتعويضها بشيئ آخر من شأنه أن يثري عملية الحراك الإجتماعي وانتقال الأفراد من وضع إجتماعي إلى آخر وإنتاج تفاوت إجتماعي معين، لأجل ذلك سنحاول إقامة قراءة نزاوج فيها بين متغير الحراك الإجتماعي ومتغير ملكية الأرض للنظر في العلاقة الماثلة إنطلاقا من التساؤل التالي: كيف تساهم ملكية الأرض في إحداث حراك إجتماعي؟

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بإيجاز في البحث أولا عن إمكانية أن يُحدث إنتقال ملكية الأرض حراك إجتماعي، أما ثانيا فنبحث عن النتائج التي تترتب عن إنتقال ملكية الأرض من فرد إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى.

أهداف الدراسة:

من الأهداف الموضوعية للدراسة اختبار متغير ملكية الأرض للنظر في امكانية تأثيره في عملية الحراك الاجتماعي من عدمه، ذلك لأن إنتاج هذه العملية الأخيرة بوصفها ظاهرة اجتماعية كان مقتصرا ضمن الكثير من الدراسات على متغيرات مألوفة على شاكلة المدرسة أو العائلة.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية التي تنهض عليها الدراسة في تحيين معرفة سوسيولوجية جديدة من خلال اختبار متغير ملكية الأرض، نظرا لأن أغلب الدراسات السوسيولوجية المطروحة في هذا الشأن أغفلت المتغير سالف الذكر.

1. قراءة في مفهوم الحراك الاجتماعي:

لنحت تصور واضح لمفهوم الحراك الإجتماعي تتعدد المحاولات المفضية لذلك، حيث تنهض كل منها على متغيرات معينة، وبالتالي لا يمكن حصر أغلبها ضمن هذا السياق، بناء على ذلك يتم الإقتصار على عينة من القراءات السوسيولوجية متباينة المنطلقات.

من منظور ريموند بودون، من ضمن التصورات التي أسست لرؤية ريموند بودونحول الحراك الإجتماعي العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني، حيث تحدث بإسهاب عن دور التعليم وتبيئته للفرد في السلم السوسيو-مهني، حيث يذكر في هذا السياق "يعد المستوى التعليمي وسيلة ترفع شيئا فشيئا التلميذ في تراتبية الفئات السوسيو-مهنية(R BOUDON,2010, p50).

التعليم إذن وفق هذه القراءة يعد متغيرا مفصليا في عملية الحراك الإجتماعي، بحكم عمله على إدراج الفرد في المكانة السوسيومهنية التي تتوافق ومستواه التعليمي، حيث يؤسس لفكرته هذه مستطردا بقوله "إننا نلاحظ جيدا نفس أسلوب العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني في الحالة الفرنسية: شهادات المستوى العالي هي دائما لدى الفئات العليا." (R BOUDON, 2010, p50)وبالتالي فإن المستوى التعليمي يخضع الفرد لوضع سوسيو-مهني يتوافق مع حدود هذا المستوى في حد ذاته.

عن المستوى في علاقته بالحراك الإجتماعي يثري التعليمي هذا التصور عبد العزيز رأس مال بقوله "إن المستوى التعليمي للإبن له علاقة عضوية بمهنة الأب، فالفئة غير المتعلمة من الآباء لا يمكن أن تنجب إلا أبناءً غير متعلمين نظرا لعدم وجود المدرسة في الريف"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص158).

رغم كون الرؤية السابقة زماكانية تخص الريف كمكان وفي زمن آخر ينهض على معطيات سوسيو-إقتصادية، سياسية وثقافية خلافية لراهنية الرؤية التي نؤثث لها، إلا أن المستوى التعليمي يجسد ركنا محوريا في عملية الحراك الإجتماعي، من خلال إخضاع الفئات ذات المستوى التعليمي العالي إلى وضع إجتماعي يتناسب مع مستواها التعليمي بالضرورة.

لإثراء تصوره حول الحراك الإجتماعي يتحدث ريموند بودون عن هذا المفهوم في علاقته بالمستوى التعليمي، فيصيغ طرحا آخر يتمثل في المستوى التعليمي ونسبيته في تحديد الوضع الإجتماعي للفرد، يذكر فضلا على ما سبق "فرد له مستوى تعليمي رفيع يماثل مستوى أبيه، ووضع إجتماعي منخفض، وبحصوله مستقبلا على حظوظ فإنه يحصل على وضع رفيع يماثل وضع أبيه، حتى وإن كان يملك مستوى تعليمي منخفض(R BOUDON, 2010, p76).

يتحدث بودون عن الحراك الإجتماعي من خلال تصور تضافري يتمثل في المستوى التعليمي والحظوظ التي يحصل عليها الفرد، فمن خلال الحظوظ بإمكان الفرد أن يؤسس لنفسه وضعا إجتماعيا رفيعا حتى وإن كان له مستوى تعليمي منخفض، وبذلك فهو يشير إلى التأثير النسبي للمستوى التعليمي إذا تعلق الأمر بالوضع الإجتماعي. حيث يقدم في خضم طرحه السوسيولوجي لمسألة الحراك الإجتماعي نموذجين من التحليل السوسيولوجي، أما الأول فيتم في إطار النظريات الميكرو-سوسيولوجية، بينما النموذج الثاني فهو النظريات الماكرو-سوسيولوجية، فقد ضم النموذج الأول نسقا من المداخل التي يصطلح عليها بالشروحات، حيث تنطلق من متغير محدد لفهم المسألة المطروحة، يشمل الأول الشروحات من خلال الإختلافات بين أنساق القيم والطبقات الإجتماعية، إذ ينطلق من فرضية أن نسق القيم لدى الأفراد مستقل عن الطبقة الإجتماعية التي ينتمون إليها.

يتضح من خلال ما سبق إمكانية وجود إنفصال بين الطبقة الإجتماعية والنسق القيمي، فقد نجد طبقة إجتماعية معينة بنسق قيمي لا يتوافق مع خصوصيتها، ولإثبات هذه الرؤية توصل كل من Hyman وKahl إلى أن عدم التساوي في الحظوظ الإجتماعية ومنها التعليم يفهم من خلال

قولهما "من منظور الطبقات الإجتماعية نلاحظ إختلافا في أنساق القيم الذي يؤدي إلى مظاهر وسلوكات مختلفة مقارنة مع النجاح المدرسي والإجتماعي"(R BOUDON, 2010, p93).

يؤسس هذا لرؤيــة معينة تتمثل في كون الطبقة لا تنتج طردا ما يماثلها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا، كما قد تصل طبقة أخرى سفلى إلى إنتاج أفراد ناجحين مدرسيا وإجتماعيا، ما يبرز قطعا التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية، يضيف بودون لتحليلاته الميكرو-سوسيولوجية مداخل شرح أخرى، على شاكلة الوضع الإجتماعي، وهي عبارة عن تصور قدمه كل من Kell وZavallouni، فالوضع الإجتماعي يحدد المستوى التعليمي كما يشير بودون مؤكدا أن المستوى المدرسي لـدى فرد من الأفـراد يتغير حسب وضعه الإجتماعي في حد ذاته، ويتبنى فضلا عن ذلك مدخل آخر يتمثل في الشرح من خلال الإرث الثقافي. لتظهر في إطار الحديث عن هذا المدخل نتيجتان تتعلقان بالعلاقة بين الإرث الثقافي وعدم تساوي الفرص تجاه التعليم، "الأولـى الإرث الثقافي يجسد دورا مهما داخل أجيال الحراك تجاه التعليم، والثانية أن تأثير هذا الإرث يكون حساسا في سنوات الشباب" R (BOUDON, 2010, p99).

بخلاف هذه الرؤية ينطلق ريموند بودون من أعمال سوسيولوجية لفهم ظاهرة عدم تساوي الحظوظ تجاه التعليم، لكونها تعد ركنا مفصليا إذا تحدثنا عن الحراك الإجتماعي، ومن ضمن الـنظـريـات الـتي حـاول من خـلالـهـا حسم طـرحـه الـنظريـات ذات الـتأثيـر الـوظيفـي، ومـنـهـا تحديـدا نـظـريـة سوركنوبارسونز، وهو ما سوف نتعرض له في المنظورات الموالية.

من منظور بيتريم سوركن، من وجهة نظر هذا الأخيرفكل مجتمع ينـزع نحو إعـادة إنتـاج وتشكيل ميكانيـزمـات الإنتقاء وإعادة الإنتاج التي من نتائجها تثبيت البنى الإجتماعية لدى الأفراد، وفي هذا الإطار تطرح العائلة كآلية أخرى تثري إستمرارية البنى الإجتماعية وتفعيل عملية الحراك الاجتماعي، يذكر ريموند بودون في تأصيله للتصور الذي صاغه سوركن حول الحراك الإجتماعي دور العائلة قي تثبيت البنى الإجتماعية "العائلة تنزع إلى كبح حراك الأفراد للأعلى والأسفل."(BOUDON, 2010, p88) فالعائلة إذن تعمل على توجيه الأفراد نحو وجهة محددة ضمن الحراك الإجتماعي، يضيف .Boudon "ولهذا السبب العائلة تفرض على الطفل مستوى من الطموح المدرسي رغبة في وضع إجتماعي مريح" R BOUDON, 2010, (p88).

يثري بيتريم سوركن تصوره الوظيفي لمسألة الحراك الاجتماعي إضافة إلى ما سبق بدور ووظيفة المدرسة، فهي تشكل وفقه عامل توجيه أساسي في المجتمع الصناعي من منطلق وظيفتها في إعادة الإنتاج، حيث توازي هذه الوظيفة ما تقدمه المدرسة من تكوين للأفراد، لتشكل بذلك دورا محوريا في سيرورة الحراك داخل المجتمع، وبخاصة المجتمعات الصناعية. يعطف ريموند بودون بقوله في السياق ذاته موضحا رؤية بيتريم سوركن حول وظيفة المدرسة "فوظيفتها في إعـادة الإنتـاج مهمة إلى جـانب وظيفتهـا في الـتكويـن...أنهـا تنتقـي الأفــراد وفـق

شبكة من القيم تميز النسق الإجتماعي في تجمعاتهم...إن المدرسة وكذا العائلة تشكل دورا أثناء الفترات التي يتطور فيها المجتمع."(R BOUDON, 2010, p88).

من منظور تالكوت بارسونز، يدرج ريموند بودون أثر حديثه عن التوجه الماكرو-سوسيولوجي الوظيفي حول مسألة الحراك الاجتماعي أعمال تالكوت بارسونز، حيث لا يخرج عن الطرح الذي صاغه Sorokin حول العائلة، فهي وفقه تشكل دورا محوريا داخل سيرورة الأجيال إذا تعلق الأمر بعدم المساواة في الحظوظ والفرص، فالنسق العائلي يمنح للأفراد حظوظا لتشكيل وضع إجتماعي مماثل. يؤسس هذا لوظيفة العائلة في تأثيثها للتوافق داخل المجتمع، يقول بودون موضحا تصور بارسونز حول وظيفة العائلة داخل الحراك الإجتماعي بشكل عام "العائلة تشكل نسقا للتضامن، كل عنصر داخل عائلة يشترك داخل وضع إجتماعي هو ذاته لدى الجميع والذي يميز العائلة" (R BOUDON, 2010, p89) لا تؤسس العائلة إذن لوظيفتها الأصيلة داخل إشكالية الحراك الإجتماعي فحسب بل في المجتمع برمته، وان كانت قد حضيت بقراءات خلافية في التراث السوسيولوجي، فمنها ما يشير أنها "وبإعتبارها خلية أساسية في المجتمع فهي تتأثر بمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع مثل المدرسة، الجامعة...الخ"(عبد العزيز، رأس مال، 1999، ص43).

يمثل العرض السابق الرؤية التي صاغها بارسونز حول وظيفة العائلة النووية، أما المدرسة فتنهض هي الأخرى على أهمية بالغة ضمن تحليلاته التي صاغها حول الحراك الاجتماعي بشكل عام، فالمدرسة في تصوره تشكل دائما الإهتمام الأول داخل النسق التنموي للمجتمعات الصناعية الحديثة، كما وأنها تشهد إنتشارا كثيفا في الأحياء المهيأة والراقية داخل المدن مقارنة بالريف حيث يقل إنتشارها، وبالتالي نتحدث من هذا المنطلق عن الدور المحوري للمدرسة داخل المجتمع الصناعي وعملية الحراك الإجتماعي ككل، يقول بودون حول الرؤية التي طرحها T.Parsons فيما يتعلق بوظيفة المدرسة، "تشكل المدرسة المحاور الأولى للتنمية في المجتمعات الصناعية، والتي تنتشر بكثافة في المدينة مقارنة مع الريف"(BOUDON, 2010, p89) على إثر الحديث عن المدرسة ووظيفتها داخل إشكالية الحراك الإجتماعي، وعطفا على ما أسس له بارسونز، نأتي إلى إثراء هذه الرؤية بمدخل ثنائي الأبعاد، يؤسس بدوره لمكانة المدرسة فيما يتعلق بالحراك الإجتماعي، أما البعد الأول فهو التحليل من منظور الهيمنة وإعادة الإنتاج الإجتماعي، وهو مدخل أسس له كل من بيار بورديو وبارسونز، فوفقهما المدرسة تعمل على تحويل عدم المساواة الإجتماعية إلى عدم مساواة مدرسية، أو ما يصطلحان عليه بوظيفة الإنتقاء الإجتماعي.

يتمخض التحول السابق على ما يُصطلح عليه بالهيمنة الرمزية التي تعمل على تحويل الأحكام الإجتماعية إلى أحكام أخرى مدرسية، وتظهر بشكل جلي فكرة الهيمنة وإعادة الإنتاج من خلال إقصاء الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقات المهيمن عليها، وبالتالي فإن الهيمنة على الطبقة الإجتماعية تفضي إلى الهيمنة على التمدرس، الأمر الذي يؤسس طردا إلى إعادة إنتاج طبقة مهيمن عليها، "إن أطفال الطبقة المهيمن عليها مُقصَون لسببين، الأول هو الفشل المدرسي، وأما الثاني فتقبل فكرة أن الفشل المدرسي دلالة على الحدود الفكرية لدى هؤلاء

الأطفال."(A BEITONE et autres, 2002, P177). في هذا السياق يتم تكريس مسألة الهيمنة وإعادة الإنتاج داخل مسألة الحراك الإجتماعي، أما البعد الثاني فيتمثل في عدم التساوي المدرسي كنتيجة للإستراتيجيات التربوية، ليثري R Boudon هذا التوجه بحديثه عن التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي ويفصل بينهما، فيؤكد من هذا المنطلق أن البنى الإجتماعية لا يمكن أن تتغير بتأثير الأنساق المدرسية وهذا راجع لما يسميه بالإكراه البنيوي سواء إقتصادي أو تكنولوجي.يشير في الآن ذاته إلى تعدد المسارات المدرسية وعدم التساوي في النجاح، فهو يربط النجاح المدرسي حسب الأصل الإجتماعي بالإختيار العقلاني للعائلة، وعليه فهو يشير إلى التوافق بين التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي، وكيف أن العائلة كبنية إجتماعية تساهم في رسم معالم النجاح المدرسي، بينما يشير ريموند بودون إلى حدود هذا التوافق بقوله "إن الإنسجام بين هذين التقسيمين الإجتماعي والمدرسي يقود إلى خفض عدم المساواة المدرسية ودون خفض عدم المساواة الإجتماعية" (A BEITONE et autres, 2002, P177) يؤسس هذا لرؤية واضحة تتمثل في كون الطبقة الإجتماعية لا تنتج طردا ما يماثلها أو يطابقها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا وإجتماعيا ما يبرر التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية.

2. ملكية الأرض في المجتمع الجزائري

1.2 السياق السوسيو-تاريخي:

ملكية الأرض؛ المرحلة العثمانية، فهي تؤسس لشكل محدد من السيطرة والهيمنة، تظهر في كيفية إستغلال تلك الملكية من حيث الإستئثار في ممارسة التملك لفئة دون الفئات الأخرى التي لم تستفد من حق الملكية، "تعود ملكية الأرض في البلاد الإسلامية لله، وفي المقام الثاني للطائفة الإسلامية، إنطلاقا من هذا الواقع يمارس زعيم الطائفة الإسلامية ملكية فوقية في البلاد الإسلامية"(عبد اللطيف بن أشنهو، 1997، ص26-27).

موازاة مع ما سبق لا يمكن إقصاء الحديث عن حيازة الملكية، كونها تضمن نوع الإستئثار في ممارستها، "يسري قانون الشيوع داخل الملكية العائلية، لذلك ترتبط أراضي الملك والعرش فيما بينها إرتباطا قويا ...فملكية الأرض عبارة عن حيازة جماعية أو عشائرية بالنسبة للقبائل وبطونها"(عبد اللطيف بن أشنهو، 1997، ص26-27) كما يتضح بناءً على ذلك دور العائلة في إكتساب وتداول الملكية، "فالملك عبارة عن مجموعة من الإقطاعات الزراعية المستغلة عائليا"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص124).

ملكية الأرض وفق هذا التصور هي ملكية تضافرية من خلال تساند عدد من العائلات في حيازتها وتداولها وراثيا، وفق هذا المنظور يمكن إستحضار مفهوم الإنتقال الذي يعبر بشكل صريح على إنتقال ملكية الأرض وراثيا بين العائلات، فكل من مفهوم العائلة والملكية يؤسسان لفهم جزء من إشكالية الحراك الإجتماعي في المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر، إنطلاقا من إنتقال حيازة الأرض وملكيتها عائليا بفعل العامل الوراثي. إضافة إلى دور الملكية والعائلة خلال المرحلة العثمانية، يحاول عبد العزيز رأس مال الحديث عن الحراك الإجتماعي في المرحلة ذاتها من زاوية التركيب الإجتماعي، فكيف يعمل التركيب الإجتماعي

على تفعيل عملية الحراك. ضمن هذه المرحلة كانت جباية الضرائب "قائمة من المدينة تجاه الريف، ومن زاوية أخرى كان التقسيم المديني في الفترة العثمانية يتراوح بين طبقة سائدة من الأتراك الذين يمتلكون أراضي هامة، إلى طبقة الأهالي التي لا تملك إلا قطعا صغيرة"(ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، 1984، ص97).

نستحضر في هذا السياق مسألة عدم المساواة في شقها الإقتصادي، يستطرد عبد العزيز رأسمال مضيفا "عدم المساواة الإقتصادية لم يتوقف عند هذا الحد بل أدى إلى توريث علاقات إستغلال جديدة بين الحاكمين والمحكومين، لذلك قامت كثير من الأرستقراطيات إلى الإستفادة من علاقات الهيمنة وبقيت الفئات الإجتماعية في الريف معزولة وإزدادت الهجرة الريفية(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص124).

دور ملكية الأرض-المرحلة الاستعمارية الفرنسية

خلال الفترة الاستعمارية مر نظام الملكية في المجتمع الجزائري بمرحلة تميزت بكثرة المراسيم المفضية شكلا ومضمونا إلى تفكيك الملكية الجزائرية، وقد انطوت تلك المراسيم على شكل تتابعي في طرحها، حيث كان يهيئ كل مرسوم لمرحلة معينة من المراحل التي تم من خلالها تفكيك نظام الملكية الجزائري. وبالتالي فإن "نزع الملكية العقارية (الجماعية) سيتم بمساعدة قرارات وقوانين، القوانين العقارية الإستعمارية. ومنها قرار 22 جويلية 1834 الذي عمل على تثبيت الوضع القانوني للجزائر بالنظر إلى فرنسا"(LAHOUARI ADDI, 1985, P52) وقد توالى صدور المراسيم وفق شكل توليفي لتدمير الملكية الجماعية بكيفية قانونية والتأسيس بعدها للملكية الفردية.

نتحدث في هذا الإطار عن مرسومي 1844م، الذي كان هدفه العام مصادرة كل الأراضي التي لا يثبت أحد ملكيتها، إضافة إلى ملكية الحبوس. "منها أول أكتوبر 1844م قام بتغطية كل عجز لشراء الأرض، كل نقص في الصفقة بين الأوروبي والساكن الأصلي. برر الصفقات الماضية بسلطة رجعية لصالح الأوروبيين"(LAHOUARI ADDI, 1985, P52) بعد ذلك عمل هذا المرسوم على تصنيف بعض الأراضي وفق مصلحة المستعمر، وفي غضون ذلك "أعلن مرسوم 1844م أن جميع الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بملكية الحبوس، لقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع من جديد بسعر الفائدة النقدي القانوني، وبعبارة أخرى فقد ألغيت ملكية الحبوس"(مغنية لزرق، 1980، ص53-54).

لتدمير نظام الملكية العقارية في المجتمع الجزائري فضَّل المستعمر الفرنسي أن يستهل تلك العملية إنطلاقا من الأملاك الشاغرة التي لا يثبت أحد ملكيتها، فضلا على إنهاء ملكية الوقف الديني، وأما المرحلة الثانية فكانت من زاوية إثبات عقود الملكية فيما يتعلق بالأراضي غير المفلوحة، وهو ما نلتمسه بوضوح من خلال ما نص عليه مرسوم 1846م، "أما مرسوم 1846م فانه حدد الشروط التي نص عليها مرسوم العام 1844م فحسب، وهكذا أصبح من الضروري أن تملأ حجب ملكية الأراضي التي بدت غير مفلوحة في غضون 03 أشهر، وإلا تصبح حقوق الملكية لاغية، أما الحجب المؤرخة بعد 05 تموز يوليو 1830م... فقد تقرر

رفضها"(مغنية لزرق، 1980، ص53-54) ومن خلال قراءة خلافية لمضمون هذا الأخير فإن "قرار 21 جويلية 1846 طلب من السكان الأصليين سندات الملكية، وقام بتحديدات وفق هذه السندات، الأراضي بدون سندات والزيادات غير المبررة تم ضمها إلى الأملاك العامة التي إستعمرتها بسهولة، الأملاك العامة استولت كذلك على الأراضي البور"(LAHOUARI ADDI, 1985, P53) إنطلاقا من مرسوم 1846م كل الأراضي الخالية من أي نشاط فلاحي وجب إرفاقها بسندات الملكية وإلا سوف تتم مصادرتها، وأما التساؤل الذي يبرز في هذا السياق فهو: ما مصير الأفراد أو الجماعات الاجتماعية التي صودرت ملكياتها؟.

لا يتمثل الهدف العام للإدارة الإستعمارية في مجرد السيطرة على ملكيات الجزائريين فحسب، بل أكثر من ذلك محاولة إلحاق أقصى درجات الفقر بالجزائريين، حيث "أعيد توطين الجماعات التي صودرت أراضيها بهذه الطريقة في مناطق أكثر فقرا"(مغنية لزرق، 1980، ص54)، بهذا الشكل يكون مرسوم 1846م قد تربع على أهداف يمكن تلخيصها بصورة مقتضبة في عنصرين إثنين، أما الظاهر فنزع الملكية، والآخر المضمر إلحاق الفقر بالجماعات الإجتماعية الجزائرية.

لتدمير نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري شيئا فشيئا، يستمر صدور المراسيم والقرارات المفضية إلى ذلك،وعليه فقد تم إلحاق القرارات السابقة بقانون 16 جوان 1958، هذا الأخير "تم إخراجه وفق نظرية مغلوطة سترضي رغبة المستعمر، هذا القانون يقصي في الوهلة الأولى تطبيق قرارين سابقين أخطآ في الاعتراف بحقوق الملكية والإنتفاع وتقسيمات القبائل، ووفق النظرية القائلة أرض العرش، تمنح للقوة العمومية، الدولة، حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية. وفق هذا القانون القبائل ليس لها حق ملكية الأراضي التي تشغلها، هي فقط تملك حق الإنتفاع"(LAHOUARI ADDI, 1985, P53).

فضلا على ذلك فان من المراسيم الحاسمة التي من خلالها تم تفكيك الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية، مرسوم Senatus Consulte 1863م المعروف بالقانون المشيخي المتبوع بقانون 1873م المعدل في العام 1887م، حيث تم من خلاله في الوهلة الأولى التمييز بين ملكية العرش والملك، إضافة إلى تنقيح مرسومي 1844 و1846، فضلا عن ترتيبات أخرى مهدت عموما لتدمير نظام الملكية الجماعية، ويمكن حصر أهدافه عموما في ثلاث عناصر "تحديد أراضي القبائل أولا، وتوزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات، وأخيرا توزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات فردية"(عمار علوي، 2004، ص32).

من الأهداف التي تبناها مرسوم 1863م، نذكر محاولة إنشاء الملكية الفردية، "الهدف الرئيسي لـ Senatus Consulte هو تأسيس الملكية الفردية"(LAHOUARI ADDI, 1985, P55) لأجل تحقيق هذا الهدف وفي مراحل لاحقة "اقترح توزيع ملكية العرش المدرجة في قوائم الجرد بين أعضاء القبائل، وكانت الرغبة في خلق ملكية فردية من النوع الأوروبي ملحوظة لا تخطئها عين"(مغنية لزرق، 1980، ص55).

إستكمالا للمحتوى الفعلي الذي تبناه هذا المرسوم الهادف إلى تثبيت حق الملكية للسكان المحليين تم تقسيم ملكية العرش، "فقسمت ملكية الأرض إلى ثلاث فئات: (1) أرض للفلاحة الجماعية، (2) مراع جماعية أعلنت ملكية للقبائل التي تستطيع إستغلالها بصفة دائمة

وعلى النحو التقليدي، (3) أرض الملك."(مغنية لزرق، 1980، ص54) إذن من هذا المنطلق بالذات تم التأثيث لتدمير نظام الملكية في المجتمع الجزائري، من خلال تفكيك الملكية الجماعية وخلق الملكية الفردية، "وأعلنت الأرض الجماعية أرضا لا تقبل النقل إلى أن تثبت الملكية الفردية"(مغنية لزرق، 1980، ص54). بحضور معطى التفكيك يتم التماس النية المسبقة لخلق الملكية الفردية لدى المستعمر الفرنسي، لتتضح أكثر معالم الملكية الفردية مع صدور قانون 1873م، الذي يمكن اعتباره تقويما لمرسوم 1863م، "وقد أخذ على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز إستخدام القانون الفرنسي في جميع مبادلات الأراضي"(مغنية لزرق، 1980، ص56).

يعد بذلك قانون 1873م التكميلي معلما تاريخيا بارزا بالنظر إلى تحولات نظام الملكية في المجتمع الجزائري، فهو "يعرف بقانون وارني warnier ، أخضع كل الأراضي تحت سلطة القانون الفرنسي، سيناتيس كونسيلت 1863م لم يتضمن إلا ثلاثة عمليات، وارني warnierتضمن فقط الثالثة: تأسيس الملكية الفردية."(LAHOUARI ADDI, 1985, P56) إلا أن هذا القانون في حد ذاته أدى وظيفتين، وظيفته الظاهرة تمت الإشارة لها مسبقا (ترسيخ الملكية الفردية)، وأما الوظيفة الكامنة فقد "أدى في إلى كشف بنية نظام التملك في المجتمع الجزائري نفسها، فقد تبين أن كل رجل قبيلة يحوز قسما من الأراضي التي يعيش عليها"(مغنية لزرق، 1980، ص56).

صدور المراسيم والقرارات التي ترسخ تأسيس الملكية الفردية في جزائر المرحلة الإستعمارية الفرنسية لم يتوقف على ما ذكر سابقا فحسب، وعليه فقد تم إصدار قانون 22أفريل 1887م، الذي "رتب لتطبيق Senatus Consulte 1863م في القبائل التي لم تُلمس قبل 1870م، وبذلك فقد إسترجع العمليتين الأوليين، تحديد أراضي القبائل وتقسيم القبائل إلى دواوير"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56).

مرورا بأغلب القرارات والمراسيم التي أسست لها الإدارة الفرنسية تم التأثيث للملكية الفردية تمهيدا لنزعها مستقبلا، حيث إستكملت هذه الرغبة بقانون 16 فيفري 1897، حيث قام بحل مشكل "الوتيرة البطيئة التي تميز بها قانون 1887. يقترح قانون 1897 تطبيق العمليات التي جاء بها قانون 1887خصيصا على الذين يرغبون في بيع حقوق أرض العرش أو الملك، وكذلك السكان الأصليين المالكين لأرض الملك والذين يملكون حق أرض العرش، وذلك ببيعها سواءً لأوروبي أو ساكن أصلي آخر، أو لترسيخ حق ملكيتهم على تجزئة ثابتة ومؤكدة بالسلطة الإدارية الفرنسية"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56).

في ختام نسق القوانين والقرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية لتفكيك الملكية الجماعية والتأسيس لملكية فردية تمهد لاحقا لنزعها نهائيا من يد الأهالي الجزائريين، فقد تم إصدار قانون 04 أوت 1926 الذي استرجع إجراءات قانون 1873 مجتمعة، فيما يخص أرض العرش والذي إستمر إلى غاية 1897م. لقد إعتبر الطالب القانوني كمالك لأنه يملك حيازة الأرض"(LAHOUARI ADDI, 1985, P56). وفق هذه الكيفية تمكنت القوانين التي سنتها فرنسا لتدمير نظام الملكية الجماعية في القبلية من تكريس هدفها وإنشاء الملكية

الفردية، مع تقديم أملاك الجزائريين من الأراضي للمستعمر الفرنسي، "وقد حققت القوانين الغرض منها في أنها سلمت أراضي الأهالي إلى السوق الفرنسية"(مغنية لزرق، 1980، ص57).

من خلال العرض السابق يظهر أن تفكيك ملكية الأرض من شكلها الجماعي الى الفردي تم بناءً على مراسيم وقرارات وقوانين لم يتم وضعها من فراغ، كانت تلك القوانين دياكرونيكية في طرحها، حيث صدرت سنة بعد الأخرى تلبية لأهداف استعمارية محسومة مسبقا، ان تفكيك ملكية الأرض الجماعية هو الشكل الاول لانتاج نظام التملك الفردي تمهيدا لنزع الملكية بشرائها عندما يثبت صاحبها حيازة الملكية او بنزعها قسرا عندما لا يثبت ذلك.

3. الملكية العقارية والحراك الاجتماعي: عن أية علاقة نتحدث؟

مما لاشك فيه أن تدمير نظام الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي خلف أثارا بنيوية، كما وقد كشف عن أشياء أخرى كان يخفيها نظام التملك الجزائري في تلك المرحلة، فقد "تزعزع البناء الإجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية، وتقسيم أراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية"(الهواري عدي، 1983، ص117) إن تحولات نظام الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية أفرزت فضلا عن ذلك تأثيرات مست قوى الإنتاج، ومنها تلك التي خلفها مرسوم 1846م، حيث عمل على مصادرة الأراضي غير المستثمرة والمخصصة للرعي، وعليه فان "الأهالي اضطروا إلى التخلي عن هذا الشكل التقليدي من أشكال نشاطهم"(مغنية لزرق، 1980، ص58).

الرعي إذن كان بمثابة المهنة التقليدية التي أقصتها المراسيم الإستعمارية من البنية الإنتاجية للجماعات الإجتماعية، الأمر الذي إمتد تأثيره إلى المهن الأخرى المرتبطة بمهنة الرعي وتربية الماشية بشكل عام، ومنها تجارة الماشية، "مما أدى إلى الحد بقسوة من النشاط التجاري الكثيف"(مغنية لزرق، 1980، ص57)، فمهنة التجارة الرعوية تأثرت بالمراسيم الإستعمارية لنزع الملكية، وعليه قام ملاكي الماشية بالتخلي عن مهنتهم الأصلية، وفي مقابل ذلك قاموا "بالبحث عن عمل لدى ملاكي الأرض الجدد الأوروبيين"(مغنية لزرق، 1980، ص57) بهذا الشكل يشهد أسلوب الإنتاج تحولا عنيفا، يمكن وصفه بـ "تحول صاحب العمل إلى باحث عن العمل"، وتدريجيا أصبح الفلاح الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه مجرد خماس أو حصاد مشارك عليها"(مغنية لزرق، 1980، ص57).

نسجل في هذا السياق تعامل الأهالي مع معاملات إقتصادية جديدة على سبيل المثال الربا، التي تم بروزها انطلاقا من تطبيق القوانين الفرنسية على الملكية الجزائرية، وهذا جراء "تسجيل ملكية الفرد أو لإقامة دعاوى ضد الإدارة بسبب المصادرة أو الحجز أو كليهما"(مغنية لزرق، 1980، ص59)، ونظيف أن التأثيرات المرتبطة بالفوائد الربوية ساهمت بشكل مباشر في تفعيل تفكيك ثم إنهيار بعض الطبقات، "إن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة"(مغنية لزرق، 1980، ص59).

يفضي إنهيار الطبقات الوسطى إلى ميلاد طبقات دنيا أخرى، ما يمكن أن نصطلح عليه بتشكل بنيوي جديد، ليس هذا فحسب بل نستطرد في هذا الإطار الحديث عن تأثيرات أخرى ظهرت

كنتيجة لتدمير نظام الملكية الجماعية، لنستحضر المؤسسات التي كانت تنشط داخل البنية القبلية للمجتمع الجزائري، والتي كانت تجسد وظيفة المعين الإقتصادي للأفراد، لنشير بذلك إلى أن "سياسة الحصر والأهمية التي أعطيت للنقد كوسيط لكل تبادل أدت إلى إنهيار وبالتالي إختفاء تلك المؤسسات القبلية التي كانت تساعد الأفراد حين يكون المحصول سيئا."(مغنية لزرق، 1980، ص57). ولذلك فإن المراسيم الفرنسية وتبعاتها التي منها تعميم إستخدام النقد أفضت إلى إقصاء بعض العمليات الاجتماعية التي ساهمت بشدة في تمتين البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وبالتالي كان إنهيار الفلاح البسيط وقبله العائلات الكبيرة، وفضلا على هذا "تملك الإدارة الفرنسية لضياع الحبوس أدى في النتيجة إلى إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات خيرية اعتادت أن تقرض الفلاح الفقير الحبوب..."(مغنية لزرق، 1980، ص59)، لتنقطع بذلك مصادر الإعانات الإقتصادية عن الفلاح البسيط، ما فرض حتمية البحث عن مصدر آخر للدخل، ونمط جديد من العيش كذلك.

نسترسل في إبراز أهم التأثيرات التي مست بنية المجتمع الجزائري انطلاقا من المراسيم الفرنسية المعلن عنها في سنوات متعاقبة، ليستقر الحديث في هذا السياق عن التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري اثر تدمير نظام الملكية الجماعية، فنشير أن "التغير الجذري في بنية الملكية الجزائرية أثر بطبيعة الحال في التنظيم الإجتماعي للقبائل، لقد إكتملت عملية التشتيت بواسطة الإجراءات الإدارية التي هدفت إلى إنحلال قبائل يربط بينها الموقع محل قبائل تربط فيما بينها علاقة الدم، والحقيقة أن أقساما من قبائل مختلفة جمعت معا لتشكيل دوار واحد، أو أقساما من القبائل ذاتها قسمت إلى عدد صغير من الدواوير"(مغنية لزرق، 1980، ص59).

بحسب هذه الرؤية يكون قد حصل التناقض بين نسيج إجتماعي قبلي وآخر يعد في الأصل تنظيم إجتماعي أوروبي قائم على التنظيم الإداري، وعليه فإن تفكيك كل تنظيم إجتماعي قائم على وحدة القبائل يعد بداية لكل نزعة فردانية، مما يؤثث لتشكيل أسلوب إنتاج فردي مع دحر الأساليب الجماعية التي تشترك في إنتاج الخيرات، ليشهد المجتمع الجزائري في هذه المرحلة مفاهيم جديدة، على شاكلة الخمّاس والأجير، والتي تعبر بشكل صريح عن أنماط إنتاجية فردية.

كما لا يمكن إغفال التحولات البنيوية التي مست الإرستقراطية وبخاصة الدينية منها، التي كانت تمثل الوعاء الجماعي الذي يرفض أي نزعة فردانية، وينكب باستمرار نحو الروح الجماعية، وهنا نشير إلى أن الأرستقراطية الدينية وأرستقراطية المخزن، شهدت كل منهما تأثيرات متفاوتة، فالأولى كانت إلى جانب المقاومة الجزائرية، وبالتالي تم إضعافها وإنهاكها، وأما الثانية فحاربت ضد المقاومة الجزائرية، "وبوجه عام فان الحرب كبدت الأرستقراطية الدينية سلطتها الإقتصادية والإجتماعية"(مغنية لزرق، 1980، ص60).

أثث تفكيك الأرستقراطية الدينية وتدمير سلطتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل ملفت للملكية الفردية، وهكذا قيل أنه "أثناء تعقب هذه الأشباح، فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا ما إحتجنا إلى أن نفعل فعليا فيه نجد أننا لا نملك سلطة عليه...إننا نواجه أفرادا منعزلين." (مغنية لزرق، 1980، ص61). يعد تفكيك الأرستقراطية الدينية ثم القضاء على العائلات الكبيرة هو بمثابة إعادة إنتاج لبنية فردية أوروبية على المستوى المحلي للمجتمع

الجزائري، هذا ونظيف إلى مخلفات التحولات البنيوية للمرحلة الفرنسية، ظهور وظائف فردوية كنتيجة حتمية لتدمير الروح الجماعية، منها الخماسون، العمل المأجور والمزارعون، حيث "كـانت بين العمـال الريفيين فئـتـان إجتماعيتان جديدتان هما المزارعون والعمال المأجورون"(مغنية لزرق، 1980، ص36).

نأتي من خلال ما سبق إلى موضعة الفئات الإجتماعية داخل عملية الحراك الإجتماعي بالنظر إلى التأثيرات التي خلفها تفكيك نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري، وفي هذا الإطار نتبنى القراءة السوسيو-تاريخية لـعبد العزيز رأس مال نظرا لكونها تصل إلى تقديم رؤية شاملة حول حراك الفئات الإجتماعية خلال الفترة الإستعمارية، لتظهر بحسب هذه القراءة ثلاثة فئات إجتماعية فاعلة، تشهد الأولى نوعا من الثبات والإستقرار الإجـتماعـي، أما الثانية فتَركُن للحـراك التنازلي، وتندرج الثالثة ضمن حراك تصاعدي.

أما الفئة التي كانت خاضعة للثبات الإجتماعي فهي فئة الخماسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المرحلة الإستعمارية من جهة، إضافة إلى الوضع الإجتماعي القاسي الذي تعيشه هذه الفئة في حد ذاتها، ما كان يلزمها بالخضوع إلى بنـى إستعمارية قهرية، أي العامل الخارجي كدافع وجيه للثبات الإجتماعي، إلى جانب هذا لا يمكن إغفال التركيبة الإجتماعية الداخلية للمجتمع الجزائري في تلك المرحلة دائما، التي كان ينشط فيها نوع من الإقطاعية متمثلة فـي الإقطاعـية المحلية، وبالتالي يتمأسس الثبات الإجتماعي لدى فئة الخماسة على معطيين إثنين"، نتيجة للظروف القهرية الروتينية التي مارسها الإستعمار عليها، وتسلط الإقطاعية المحلية في الريف الجزائري"(عبد العزيز رأس مال، 1999، ص127).

تعد فئة الأهالي الفئة الثانية التي تشهد حراكا تنازليا، نظرا للتغيرات التي عرفتها منظومة التشريعات القانونية في المرحلة الفرنسية، حيث كانت تسعى لتقويض ليس فئة الأهالي فحسب بل ومن وراء ذلك المجتمع الجزائري برمته، من خلال نزع الملكية الجماعية والتأسيس الإستعماري للملكية الفردية كسياسة إستعمارية، ما تبرره سلسلة القوانين والتشريعات الإستعمارية، "أدت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي، الإقتصادي خاصة، بالنسبة للأهالي الجزائريين، فقد صرح بيجو بأن ملكية الـفلاحين تنزع بالـمحـراث أو السيف ولكنه أغفل قـوة القانون الـذي يبرر هـذا الانتزاع"(فوزي لوحيدي وعبد اللطيف قنوعة، 2013، ص45).

أهم نتائج الدراسة:

من النتائج التي خلفها نزع الملكية الفردية بعد تفكيكيها وتحويلها من شكلها الجماعي الأول ظهور فئات ضمن الأهالي تملك الأراضي ونقصد بذلك الملكية الفردية، إلى جانب أخرى لا تملك أو تشترك في ملكيات جماعية كبرى، أما الهدف العام من تأسيس الملكية الفردية فهو تمكين الأهالي من التصرف في ملكياتهم بشكل فردي. إلى غاية هذه المرحلة عرف إنتزاع الملكية كيفيات أخرى خارج النطاق القانوني، وعند هذا المستوى من التحليل تتضح الإرهاصات الأولى لعملية الحراك التنازلي، فالفئة التي كانت تملك الأراضي في إطار الملكية الجماعية إنفردت بملكية فردية بعد أن تم تدمير الشكل الجماعي للتملك، فمـا عجز عنه القانون أخذ قهرا، وبالتالـي تم التأسيس لفئات شهدت إنتقالا من كونها تملك إلـى كونـها فقدت الملكية.

أما الفئة الإجتماعية التي عرفت حراكا إجتماعيا تصاعديا، فهي تتشكل من الفئات التي إستأثرت بنوع من الحظوظ الإجتماعية مع إختلاف المواقع والوضعيات التي كانت تحتلها، ويمكن الإشارة إليها من فئة الجنرالات الفرنسيين، القياد إضافة إلى البرجوازية العقارية. "فإذا أخذنا بعين الإعتبار تلك الحراكات الثانوية التي جعلت -الخماس السابق عاملا في القطاع الصناعي بالمدينة، فاننا نصل إلى أن الطبقة العاملة قد تم إعدادها في مرحلة ظهور العامل الموسمي، أما إذا انصب الإهتمام على الحراكات التصاعدية فان الفئة العسكرية الفرنسية هي التي حضيت بإمتيازات هائلة، وبعد هذه الفئة تظهر فئة هامة حصلت على إمتيازات إقتصادية وسياسية معتبرة تتمثل هذه الفئة في فئة القياد والباشاوات بفعل علاقاتهم مع السلطة الفرنسية ومع العسكريين، لذلك كان الجاه والإعتبار الإجتماعي بمثابة المكانة الرسمية أمام السلطات الفرنسية."

خاتمة:

فكل فئة من الفئات المذكورة إستأثرت بنوع من الحظوظ التي دفعت بها إلى الإنتقال من وضع إلى آخر بشكل تصاعدي، ودون أن ننكر في هذا الإطار دور الجاه في تفعيل عملية الحراك لدى بعض الفئات كما أسس لذلك ابن خلدون. وموازاة مع هذا السياق كتب موظف إستعماري عام 1864: ثمة بعض الضمانات للعمل في أساس هذه الفوضى، ثمة شعور ما بالمساواة. ولكن الأمر سيتغير جذريا مع تفريد الأرض، وما إن يتم إكتساب الأرض نهائيا حتى يبدأ التفاوت الاجتماعي: المالكون من جهة، والبروليتاريون من جهة أخرى، تماما كما هي الحال في مجتمعاتنا المتحضرة.

ترتبت عن تفكيك الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة المقصودة تغيرات بنيوية ذات نزعة كمية ترتبط أساسا بدخل الفرد، وذلك من قبيل أن الإنتاج الذي كان يتم بشكل جماعي في إطار القبيلة المتماسكة والمتمتعة بالملكية الجماعية للأرض، أصبح فيما بعد يتم في سياق فردي، وبناءً على ذلك فإن دخل الفرد سيختلف آليا من الشكل الأول إلى الثاني، ليترافق هذا التغير الكمي في الأخير بتغير آخر كيفي يرتبط بالوضع الإجتماعي، وعلى العموم فإن تدمير الملكية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة ذاتها. تم بفعل عوامل خارجية، دون أن تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة إجتماعية أرقى نوعيا.

قائمة المراجع

1. بن أشنهو، عبد اللطيف(1997)، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. عدي، الهواري(1983)، الإستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830- 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت.
3. علوي، عمار(2004)، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة، بوزريعة.

4.فيليب، كابان ودورتيه جون فرانسوا(2010)، علم الإجتماع: من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة الياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
5.فوزي، لوحيدي وعبد اللطيف قنوعة(2013)، الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، ع1، سبتمبر، جامعة الوادي.
6.لزرق، مغنية(1980)، نشوء الطبقات، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
7.رأس مال، عبد العزيز(1999)، كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8.سوروكن، ألكسندر(دس)، المدرستان الإقتصادية والميكانيكية في علم الإجتماع، ترجمة حاتم الكعبي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
9.ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي(1984)، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، ج 04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
10.ADDI, Lahouari(1985), De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : Economie et Société, Entreprise Nationale du Livre, Alger.
11.BOUDON, Raymond(2010), L'inégalité des chances: La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Librairie Arhteme Fayard, France.
12.BEITONE, Alain et autres(2002), Collection Science Sociale,03eEdition,editionDalloz, Paris.